

مقدمة:

يقوم أساساً على الاستقلال والفصل الكبير وشبه التام بين السلطات وعدم إمكانية تأثير أحدها على الأخرى. وهو نظام حكم يضع السلطة التنفيذية بيد رئيس الدولة الذي يعاونه مجموعة وزراء قد يسمون "سكرتير"، يكون فيه رئيس الدولة هو رئيس الحكومة بنفس الوقت، ويكون غير مسؤول سياسياً أمام السلطة التشريعية، ويتخَّب من قبل الشعب بشكل مباشر أو غير مباشر.

نشأته:

تأثر واضعو دستور الولايات المتحدة الأمريكية بآراء مونتسكيو حول الفصل المطلق بين السلطات وتحقيق المساواة بينها، غير أن نصوص الدستور أسفرت عن بعض التداخل في الاختصاصات، كما أن العمل أدى إلى رجحان كفة السلطة التنفيذية ممثلة برئيس الدولة.

أسس النظام الرئاسي:

-وجود رئيس منتخب من قبل الشعب بشكل مباشر أو غير مباشر: ما يجعله في مركز متَّعاد مع البرلمان، غير أن الكفة تميل للرئيس الذي يتمتع بتأييد غالبية الشعب، بينما النائب في البرلمان يتمتع بالأقلية في دائرة الانتخابية فقط، كما أن التطور العلمي والثقافي أدى إلى ازدياد دور السلطة التنفيذية وتزايد اختصاصها.

-أحادية السلطة التنفيذية: بحيث يختار الرئيس الوزراء ويعزلهم ويُخضعون له خضوعاً تاماً ويتبعون السياسة العامة للرئيس وهم مسؤولون أمامه وليس أمام البرلمان.

-الفصل التام بين السلطات: فنجد الدستور الأمريكي يجعل اختيار القضاة يكون عن طريق الانتخاب، وينص على عدم إمكانية تعديل نظام المحكمة الاتحادية إلا وفقاً للأوضاع الخاصة بتعديل الدستور نفسه، وكذلك عدم جواز الجمع بين العضوية البرلمانية والمنصب الوزاري في مقابل عدم مسؤولية الرئيس والوزراء أمام البرلمان، وعدم إمكانية الرئيس حل البرلمان ولا حضور الوزراء لجلسات البرلمان وليس من حق رئيس الجمهورية اقتراح القوانين أو إعداد ميزانية الدولة.

-المرونة الحزبية: النائب لا يلزم بالتصويت مع اتجاه حزبه بشكل قاطع، إذ لا تقوم الأحزاب السياسية في الولايات المتحدة الأمريكية على قاعدة إيديولوجية واجتماعية، وإنما تهدف إلى السيطرة على بعض المناطق الإدارية والسياسية.

الاستثناءات الواقعية على الفصل المطلق:

الاستثناءات التي أقرها الدستور:

-الاعتراض التوقيفي: للرئيس صلاحية الاعتراض على أي قانون أصدره البرلمان خلال ١٠ أيام من تبليغه، وفي هذه الحالة يعاد القانون من جديد إلى الكونغرس مع تبيان أسباب الاعتراض، فإذا وافق المجلسان التشريعيان على ذات القانون بأغلبية الثلثين يسقط الاعتراض ويلزمه الرئيس وإدارته بتنفيذها.

-حق دعوة الكونغرس للانعقاد في حالات استثنائية.

-حق إخطار الرئيس للكونغرس بأحوال الاتحاد وتقديم توصياته بالإجراءات التشريعية التي يراها ضرورية.

-حق مجلس الشيوخ في تعيين كبار الموظفين.

-لمجلس الشيوخ دور رقابي على السياسة الخارجية، إذ تعد موافقته بأغلبية الثلثين على المعاهدات الدولية ضرورية.

-حق مجلس النواب في توجيه الاتهام لأعضاء السلطة التنفيذية على أن يتولى محاكمتهم مجلس الشيوخ في حالة ارتکابهم لجنایات وجناح (الخيانة العظمى ولا تعني الأخطاء السياسية). يصدر المجلس حكمه بأغلبية الثلثين يتضمن عقوبة واحدة هي العزل.

الاستثناءات التي أقرتها الظروف السياسية:

-الثنائية الحزبية.

-الجان البرلمانية.

-اعتماد الكونغرس للجان قضائية للتحقيق في الاتهامات ضد أعضاء السلطة التنفيذية.

المزايا والعيوب:

المزايا:

-الاستقرار لمرحلة انتخابية كاملة ويؤمن استقرار الحكومة بغض النظر عن الأحزاب المتعارضة.

-توفير فرصة أفضل لعمل الحكومة وفي المقابل يوفر للبرلمان حرية الحركة والمناقشة لما له من سلطة مهمة لاسيما فيما يخص المسائل المالية.

العيوب:

-مركزية منصب الرئيس.

-قصوره في تسيير الخلاف المؤسسي والسياسي.

-يلغى مبدأ المسؤولية السياسية ما يمكن من التهرب من المسؤولية وصعوبة معرفة المسؤول الحقيقي.